بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة البصرة

تداعيات الحاضر و أتجاهات المستقبل

د. فارس محمد مهدي

المقدمة

رغم ما يمتاز به العراق من مقومات متعددة تمثل بموارد طبيعية وموقع جغرافي وقدرات بشرية ممتازة تشكل جميعها بيئة أستثمارية واعدة وأنطلاقة نحو أضخم الأقتصاديات في الوطن العربي بالمقابل تشعب مشكلات تدفع بعجلة التقدم الى الوراء وتقوده الى أسوء الأوضاع وهي مشكلات ليست وليدة اليوم و الأمس و انما هي من مخلفات السنين تمثلت بمخلفات ناجمة عن اقتصاد الحرب و مشكلات ناجمة عن الحصار الأقتصادي الذي أنهك الشعب، جميعها أدت الى أستنزاف الموارد المالية وتدمير البنية التحتية و زيادة المعاناة اليومية للملايين بسبب العوز و الفقر والمرض، يضاف أليها مشكلات جديدة أفرزتها الأحداث الأخيرة التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣ والتي برزت للساحة بشكل مرعب و تمثلت بأعمال النهب و السلب والتخريب لمؤسسات الدولة و تهديم البنى التحتية و غياب الأمن و كثرة عمليات الأحتيال مما نجم عنها عدم الثقة بين المواطنين أو بين المواطن و الدولة، ورغم هذا هنالك بصيص من الأمل للنهوض بالأقتصاد العراقي بعد الانهيار الذي لحق به و لا يمكن تحقيق ذلك ما لم تصاغ سياسات أقتصادية فعالة مع وجود قيادة حازمة تراعي مصالح الشعب و تحترم القانون و تعمل به.

أولا : الاقتصاد العراقي خلال عقدي السبعينات والثمانينات

تعد فترة السبعينات هي الأروع في تاريخ العراق، فقد شهد تطورا هائلا في كافة المجالات، كما أنها فترة تمتع العراق بها بالاستقرار النسبي من النواحي السياسية و الأقتصادية و الأجتماعية، يضاف الى أحداث تطورات هائلة في القطاعات الخدمية كونه هدف من أهداف خطتي التنمية (١٩٧٤، ١٩٧٦) و بالتالي لمست أثارها من خلال أرتفاع دخل الفرد العراقي و تحسن المستوى المعاشي للشعب كما شهدت فترة السبعينات انجازات في تطور الخدمات الصحية و التعليم و البنية التحتية رغم هذه الأنجازات التي مرت بها هذه الحقبة الزمنية الا أنها قد تعرضت الى اخفاقات في الأستيراتيجية التي تبنتها الدولة مما أدى لاحقا الى خلخلة القواعد الأقتصادية و الأجتماعية للفئات المنتجة و أنهيار دورهم المهم في التنمية ومن هذه العيوب التي تضمنتها الأستيراتيجية في هذه الفترة هي :

1- أنسياقها وراء الأيرادات النفطية و هي من العيوب الخطيرة لأستيراتيجية التنمية في العراق.

2- فشل مشاريع القطاع العام وضمور دور القطاع الخاص في خلق فرص أقتصادية ومالية لتحويل الأستثمارات و تأمين متطلبات رفع مستوى التنمية دون الأعتماد على الأيرادات النفطية.

3- أخفاق المخططين و المنفذين في انفاق الأرصدة المخصصة لبرامج التنمية حيث لم تزد نسبة الأنفاق العملي على المخطط عن (٦٤%) في خطة التنمية الأقتصادية (١٩٧٦، ١٩٨٠).

وعلى الرغم من ذلك فقد تعتبر حقبة السبعينات المرحلة المهمة في مسار و تطور الأقتصاد العراقي و التي مكنته من المواجهة والأستمرار خلال الحرب العراقية – الأيرانية وقد تجلت الأثار التي تركتها الحرب على الأقتصاد العراقي من خلال :

1- أنخفض الناتج المحلي الأجمالي من الثلثين الى الثلث بين عامي (١٩٨٠، ١٩٨١) نتيجة للأعتماد الكبير على الأيرادات النفطية من قبل الدولة و أعتماد المواطنين من جهة أخرى على الدولة في توليد دخولهم.

2- نضوب تدريجي لأحتياطي العراق من العملات الأجنبية و التي كانت تبلغ (٣٥) مليار دولار نهاية عام ١٩٧٩ و زاد بذلك الأعتماد على قروض الجانب ثم الديون الطويلة الأجل.

3- أرتفاع الأستيرادات المدنية من أجل تخفيف اثار الحرب على المستوى المعيشي و على الرغم من ذلك كان للحرب تأثيرات بالغة على الأقتصاد العراقي و قطاعاته.

4- كان من أبرز اثار الحرب تحويل جزء مهم من قوة العمل العراقية من القطاع المدني الى القطاع العسكري نتج عنه فتح أبواب الهجرة أمام الدول العربية و خاصة المصرية و السودانية للعمل داخل قطاعات الدولة لسد النقص بالقوى العاملة التي جندت للحرب.

- و مع أن أنعاكاسات الحرب كانت سلبية على الأقتصاد العراقي و كبيرة و مؤثرة الا أن الأنفاق الحكومي و خاصة في مجال التنمية الأجتماعية ظل مرتفعا حيث أرتفع انفاق الأفراد على الغذاء و زاد أستهلاك الفرد من الماء الصافي و تضاعفت أعداد التلاميذ في المدارس الأبتدائية أما قطاع الصحة فقد حقق تطورا ملحوظا لمواجهة اثار الحرب و أرتفع أعداد الأطباء و الصيادلة كما و أزداد عدد المستشفيات من ١٩٨ عام ١٩٧٩ الى ٢٥٦ عام ١٩٨٨.

ثانيا : الأقتصاد العراقي في ظل الحصار (١٩٩٠، ٢٠٠٣)

أدت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ الى اثار بالغة الخطورة على الأقتصاد العراقي فقد دمرت بشكل تام منشأ انتاج و تكرار النفط فضلا عن المنشات الزراعية و الصناعية و مرافق البنى التحتية من طرق و جسور و أزدادت معاناة أعداد كبيرة من السكان و ما نتج عنه من أثر سلبي على حجم و طبيعة الخدمات المقدمة لهم.

و قد سبق هذه الحرب بعدة أشهر فرض حصار أقتصادي شامل على العراق نتج عنه أنقطاع صلة العراق بالعالم الخارجي و قد أفرز ذلك اثار بالغة الخطورة في الأقتصاد العراقي جعلته يعاني من حالة كساد تضخمي أنعكس على كافة حياة السكان فقد أصبح الفقر هو السمة البارزة فيه و أضطرت الدولة الى اللجوء الى الجهاز المصرفي لتحويل نفقاتها و تقديم الدعم للمواد الغذائية من خلال البطاقة التموينية بأسعار رمزية و أدى الى أنهيار الدخول الحقيقية للأفراد و لا سيما أصحاب الدخول المحدودة و أرتفع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية و أرتفع معدل التضخم و الذي أفرز بالغ الأثرعلى توزيع الدخل و الثروة فأزداد الغني غنى و الفقير فقرا.

و رغم أرتفاع الفقر المطلق في العراق و أنخفاض المستوى المعاشي للطبقات الوسطى (الموظفين ، المتقاعدين ، العاملين بأجر) و تردي نوعية حياة الأنسان العراقي الا انه لم تحدث في البلاد أي أزمات كبرى (كالمجاعات و الأوبئة) و هذا يرجع الى تطبيق نظام البطاقة التموينية التي توفر الحد الأدنى الضروري من الغذاء لكل شخص مع توفير الخدمات الصحية المجانية أو الشبه مجانية.

ثالثا : رؤية مستقبلية للأقتصاد العراقي

يرتبط المستقبل الأقتصادي للعراق بعوامل سياسية و أقتصادية عديدة لعل أبرزها الوضع الأمني و السياسي في العراق مع تواجد قوات الأحتلال الأمريكي و نوع و طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة و طبيعة أنظمة الحكم المقبلة في العراق و حجم الأصلاحات الأقتصادية المرشح تطبيقها و حجم العوائد النفطية و كيفية التعامل معها و مستوى الأستثمار.

و أهم العوامل المؤثرة في المستقبل الأقتصادي للعراق هي :

1- العوائد النفطية

يمتلك العراق ثاني أكبر أحتياطي نفطي مؤكد في العالم بعد السعودية يقدر ب(١١٥) مليار برميل من النفط و هو ما يمثل نسبة (١١%) من الأحتياطات العالمية الا أن الخبراء يقدرون بأن الأحتياطي أكثر من ذلك و السبب في هذا يعود الى أن المناطق الشمالية الشرقية و مناطق الصحراء الغربية لم يجري تقويمها بعد أما السبب الاخر هو أن كلفة أنتاج النفط في العراق هي الأدنى في العالم لأن حقوله تقع على اليابسة و غير عميقة و معظمها كبيرة جدا و لا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة.ويمثل النفط الثروة الأولى و الأهم في العراق، كما أنه يعد العصب الرئيس للأقتصاد العراقي و دورا محوريا في تغذية الميزانية العامة فهو محرك التنمية في العراق كما يلاحظ مؤخرا منذ (٢٠٠٥) زادت صادرات النفط العراقي و هذا غير نافع أقتصاديا لأن الأعتماد الكلي على الأيرادات النفطية دون اجراء اي تحسينات على القطاعات الأخرى لكي تأخذ دورها في التنمية و المتمثلة بالزراعة و الصناعة الى جانب السياحة.

2- الديون الخارجية و التعويضات

يتمتع العراق بتحرره من الديون الخارجية منذ الخمسينات و لكن الحرب العراقية – الأيرانية أستنزفت أحتياطياته من العملات الأجنبية البالغة (٣٥) مليار دولار، كما عرضته الى ديون خارجية ضخمة، و الديون تضاعفت ثلاثة مرات بسبب الفوائد التأخيرية بسبب الحصار الأقتصادي على العراق و قرارات مجلس التعاون التي لم تسمح للعراق بأستخدام الأرصدة المجمدة لأطفاء جزء من هذه الديون، و ديون العراق موزعة ما بين الدول الخليجية و دول نادي باريس و الدول الأشتراكية. وفي ٢٠٠٤ أنفقت الدول الصناعية السبع على

تخفيض ديون العراق لدول نادي باريس بنسبة ٨٠% بالمقابل قيام العراق بعدة أصلاحات أقتصادية بهدف تحويل أقتصاد العراق أقتصاد سوق و أدراجه في في الأقتصاد الدولي و المنظومة الأقتصادية الرأسمالية كما أن العراق قد دفع منذ سقوط النظام ٢٠٠٣ تعويضات بقيمة (١,٨) مليار دولار معظمها ذهبت الى الشركات المتعددة الجنسيات، ان الأعباء المالية الضخمة التي أفرزتها مشكلتي الديون و التعويضات ستحد كثيرا من قدرات الأقتصاد العراقي على النحو و التطور لذا من أجل النهوض بالواقع الأقتصادي لابد أولا من من حل مشكلتي الديون والتعويضات الخارجية.

3- حجم الأستثمار

يعد الأستثمار من الأنشطة الأقتصادية المهمة بسبب ما ينتج عنه من الأضافة الى رأس المال الحقيقي في المجتمع من خلال أستخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الأنتاجية القائمة أو التوسع فيها، كما يعد الأستثمار أكثر أنواع الانفاق تغيرا للتقلبات السياسة و الأقتصادية و الأجتماعية و ما يعكس ذلك من اثار سلبية و أيجابية في التوقعات المستقبلية لرجال الأعمال و في العراق هنالك حاجة ماسة الى رفع مستوى التراكم الرأسمالي في الأقتصاد العراقي من خلال أستثمارات ضخمة ليس من أجل اعادة البنى الأساسية فقط و أنما من أجل تمويل البنية الأقتصادية و زيادة الطاقة الأنتاجية للمجتمع. ومن ثم قدرة الأنتاج على النمو و التطور فضلا عن القدرة على أستخدام و تطبيق المعارف الفنية و التكنلوجيا الحديثة في مجالات الأنتاج، غير أن حجم الأستثمار و نسبته يعتمدان الى حد كبير على مستوى الدخل الحكومي و الدخل الفردي و مع أنهما منخفضان لا يفيان لوحدهما بأحتياجات و متطلبات الأقتصاد العراقي حاليا. و لمعالجة الصعوبات المحتملة في الحصول على الأموال من مصادرها رجية الدائنة يغدو من الضروري الأهتمام بتشجيع الأستثمار في العراق من خلال توفير الحوافز و الأعفاءات الملائمة للمستثمرين الأجانب على أن يتم ذلك بشروط عراقية و بما يتلائم مع حاجة البلد.

وعلى الدولة القيام بتوفير بيئة أستثمارية مناسبة لجذب المستثمرين و ذلك من خلال الانفاق على تطوير و تحسين التعليم والصحة والماء و الكهرباء و غيرها من الخدمات الأساسية التي تخلفها يمثل أحد المعوقات الأساسية للأستثمار و لأنها تزيد من تكاليف التشغيل و بالتالي تكاليف الأستثمار.

4- سياسات الأصلاح الأقتصادي

من أجل تحقيق الأستقرار الأقتصادي لابد من سياسات أقتصادية متكاملة و برامج اصلاح أقتصادي للسيطرة على التضخم و الأستفادة من تحرير التجارة الخارجية و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يتم ذلك من خلال تنظيم النشاط الأقتصادي عن طريق تطبيق سياسات مالية و نقدية و تشجيع القطاع الخاص. ومن دور الدولة الهام في الأنتفاع من العوائد النفطية و الأيرادات العامة و اقامة تنمية يكون الأنسان فيها الغاية و الوسيلة معا، و أهم سياسات الأصلاح الأقتصادي في العراق هي :

أ- تعزيز دور القطاع الخاص

لم يستطع القطاع الخاص أن يؤدي دورا فاعلا في الحياة الاقتصادية في العراق في المراحل التي سبقت سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ وظل نشاطه محدودا ومقلدا للمشاريع التي تحقق نجاحا في العراق . وعلى الرغم من ذلك فان ثمة دورا رياديا يمكن أن يضطلع فيه القطاع الخاص في اعمار العراق والعملية التنموية ، نظرا لما يملكه من خبرات ومهارات كبيرة في قطاع البناء والتشييد ، كما يمكن للقطاع الخاص أن يساهم بشكل فاعل في توفير العديد من السلع المحلية لا سيما في صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية و الأنشائية و الصناعات التراثية ، وعلى الحكومة العراقية أن توفر الخدمات العامة والبنى الأساسية اللازمة بأسعار ملائمة تساعد على نمو القطاع الخاص وتعزيز مركزه التنافسي، كما يجب ضمان الأمن وتقوية سلطة القانون وإزالة القيود التي تعيق حركة القطاع الخاص و تعزز عن دوره في النشاط الأقتصادي في البلد.

ب- اصلاح الشركات الحكومية

تمتلك الحكومة العراقية (١٩٢) شركة يعمل فيها نحو نصف مليون عراقي، تعرض معظمها إلى السلب والنهب والتخريب بعد نيسان ٢٠٠٣، وبالإمكان دمج بعض هذه الشركات التي تشكل عبئا ماليا على ميزانية الدولة وتكوين مؤسسات متكاملة ذات جدوى اقتصادية. أما الشركات الأخرى فيمكن تخصيصها و تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص، إن تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ليست عملية سهلة وانما هي عملية صعبة ومعقدة، وتحتاج إلى خبرة خاصة كما تحتاج إلى وقت كاف لتنفيذها. كما لابد من توفر شروط أساسية لتنفيذ هذه العملية منها، ضرورة قيام منافسة حرة، حيث لا جدوى من تحويل شركة حكومية محتكرة في

شركة خاصة محتكرة، ولابد من تنشيط السوق المالية العراقية التي تعاني من تخلف واضح، كما أن هناك شروط خاصة تتعلق بطبيعة كل شركة وخصائصها. وتتم عملية التحول هذه في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، وبخاصة إصلاح القطاع العام ومنحه الشروط ذاتها التي تتوفر للقطاع الخاص، من أجل أن تكون المنافسة عادلة وتحقق مصلحة الاقتصاد الوطني كما ينبغي ألا ترتب على الخصخصة تكاليف اجتماعية كبيرة تتمثل في تسريح عدد كبير من العاملين في الشركات العامة التي يتم تخصيصها. ولذلك يفترض أن تتزامن عملية التخصيص أو الخصخصة مع حملة إعادة الأعمار التي تساعد على تشغيل الأيدي العاملة العاطلة مما يحول دون تفاقم مشكلة البطالة في العراق.

ج- إصلاح القطاع العام

تعاني المؤسسات العامة في العراق من مشكلتين رئيسيتين تتمثل الأولى في ترهل القطاع العام، ففي العهد السابق كانت الدولة شمولية ضالعة في كل شيء. وكانت الجهة المهيمنة على مقدرات البلاد والنشاطات العامة ومع أن الضرورة تقتضي ترشيق أو تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في المستقبل القريب، إلا أنها ستبقى تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي، وستبقى المجهز الرئيس لتقديم الخدمات العامة في المستقبل. و لذلك لابد من العمل الجاد لتطوير الإدارة الحكومية وإعادة النظر في هيكلها، وعدم الدخول في نشاطات اقتصادية تنافس القطاع الخاص. وتتمثل المشكلة الثانية للقطاع العام في تفشي ظاهرة الفساد الإداري في أجهزة الدولة عموما ويعد الفساد الإداري ظاهرة واسعة الانتشار في العالم، لاسيما في الدول النامية حيث يخسر العالم سنويا ما لا يقل عن (٤٠٠) مليار دولار بسبب الفساد الإداري. وجاء في المسح السنوي الذي أجرته إحد المنظمات الإنمائية في ت ٢٠٠٤/١، إن أكثر دول العالم فسادا هي : بنغلاديش وهايتي ونيجيريا وتشاد وماينمار وأذربيجان والعراق. وقد ساهمت الإدارة المركزية الشديدة للاقتصاد العراقي في العهد السابق وانعدام المسائلة والشفافية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري. وقد استمرت هذه الظاهرة بسبب الظروف الأمنية والسياسية غير المستثمرة وضعف قدرات الأجهزة الأمنية والإدارات الحكومية، وهو ما يحول دون تحقيق تقدم ملموس في الإصلاح السياسي والاقتصادي وإعادة الأعمار لذلك من الضروري محاربة الفساد الإداري من خلال الإدارة الشفافة لموارد الدولة وتعزيز دور الرقابة المالية.

الخلاصة

في ضوء التحليل المعمق لواقع الأقتصاد العراقي، وطبيعة الظروف المحيطة، وحجم المشكلات التي يعاني منها. يغدو من الضروري إيجاد إدارة اقتصادية كفوءة وتبني سياسات اقتصادية متوازنة وسليمة تهيء شروطا أفضل للتصرف بالموارد الاقتصادية و خاصة الإيرادات النفطية بما يلائم المصالح الإقتصادية الوطنية. ونظرا لتوافر الاحتياطيات النفطية الهائلة في العراق وتميزه بالكلف الإستثمارية والتشغيلية الواطئة، يغدو من المناسب أن يعتمد العراق سياسة نفطية توسعية تستهدف الوصول إلى أسواق عالمية مطردة الاتساع من خلال إتباع سياسة سعرية معدلة ومستقرة، واعتماد الحوار المباشر مع شركات النفط العالمية في ادخال التكنلوجيا الحديثة الى ساحة النفط العراقية، عن طريق عقود المقاولة وحتى محاصصة الإنتاج ذات الأمد المحدود والتي تنتهي بسداد التكاليف، وهذه المرونة ضرورية لتمويل الاستمارات الكبيرة المطلوبة لإعادة التأهيل والتطوير في المراحل الأولى ويسبب صعوبة الحصول على الموارد المالية من المصادر الخارجية، وفشل الدول المانحة في الايفاء بالتزاماتها تجاه العراق، سيبقى النفط المورد المالي الأساسي ومصدر التمويل الأساسي للنفقات الجارية والاستثمارية، وإيجاد الفوائض المالية اللازمة لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الاقتصاد العراقي، وإمساكه بمفاتيح النمو والتنمية، فان الضرورة تقتضي تنويع مصادر الدخل العراقي من خلال تفعيل الأنشطة الاقتصادية الأخرى وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنويع البنية الانتاجية في العراق للخروج من حالة الاقتصاد الأحادي الجانب إلى حالة الاقتصاد المتعدد الأبعاد ذى القاعدة الإنتاجية الواسعة والمتنوعة.